



الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050 الخاصة بمفوضية الاتحاد الإفريقي

سامويل كامبي-دومغيا

منسق مجموعة عمل الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050

مفوضية الاتحاد الإفريقي

مقدمة

تغطي المياه أكثر من ثلثي سطح الأرض وتؤثر على الحياة حيثما كان. بوصفها ثاني أكبر قارة، تغطي إفريقيا البالغة مساحتها 43 مليون كيلومتر مربع¹ خمس المساحة الكلية للأرض. أما الطول الإجمالي لساحلها، بما في ذلك جزرها، فيبلغ أكثر من 26000 ميل بحري. ثمانية وثلاثين بلداً إفريقياً هي إما دول ساحلية أو جزرية فيما اثنين وخمسين من بين أكثر من مائة مرفق مرفئي تستقبل الحاويات والبضائع الأخرى. وبينما تمثل السفن المملوكة الإفريقية نحو 1.2% من الشحن البحري العالمي من حيث العدد ونحو 0.9% من حيث الحمولة الإجمالية، تُعنى الموانئ بـ 6% فقط من حركة الشحن البحري في جميع أنحاء العالم، ونحو 3% من حركة الحاويات في العالم.

التجارة الدولية في غاية الأهمية بالنسبة إلى العديد من الاقتصادات الإفريقية، مع حركة واردات وصادرات تجري بنسبة تفوق الـ 90% عن طريق البحر. في العقود الأربعة الماضية، ازداد حجم التجارة العالمية البحرية أكثر من أربعة أضعاف. تسعون بالمائة من التجارة العالمية وثلثي إمدادات الطاقة تتم عبر البحر. محيطات العالم وبحاره مترابطة، وأي إجراء في بحر أو مجال سياسة عامة له تأثير مباشر أو غير مباشر على البحر قد يؤدي إلى تداعيات إيجابية أو سلبية على غيره من البحار ومجالات السياسة العامة. وفيما يعيش أكثر من 46% من الأفارقة في فقر مدقع - وهو رقم ما زال يتنامى - تساهم الأسماك بشكل حيوي في الأمن الغذائي والتغذوي لأكثر من 200 مليون إفريقي، وتؤمن الدخل لأكثر من 10 ملايين نسمة. لم يشهد تصدير إفريقيا للأسماك والمنتجات السمكية تحسناً كبيراً في العقد الماضي. وكذلك، فإن الاستخدام المكثف والمتزايد للمحيطات والبحار من قبل مختلف القطاعات، إلى جانب تغير المناخ، زاد من الضغوط على البيئة البحرية.



بالنظر إلى فرص النمو الهائلة وشبكة الخطوط البحرية ذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى أمن إفريقيا وازدهارها، تتطلب إدارة المجال البحري لإفريقيا حلولاً مبتكرة وأنظمة إدارة واعية لضمان استدامتها على المدى الطويل، فضلاً عن تنفيذ الأنظمة والاتفاقيات الوطنية والدولية لمواجهة التحديات الراهنة وسط ديناميات عالمية جديدة ومتبدلة (مثلاً تحوّل أنماط التجارة الجغرافية، والقوى الاقتصادية الناشئة، والديناميات البيئية، الخ).

بالتالي، عام 2008، نظراً إلى عدم منح الشؤون البحرية الأهمية المناسبة في خطة الاتحاد الإفريقي الاستراتيجية للسنوات الأربع القادمة، وفي عملية تكاملية قيادية لتغيير نمط التفكير، تم تطوير الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050 التي أطلقت مفهوم الاقتصاد الأزرق. بعد سلسلة اجتماعات على مستوى الخبراء والوزراء الأفارقة، تم اعتماد الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050، رسمياً وبالإجماع، خلال الجمعية الثانية والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 31 كانون الثاني 2014.

اليوم، يعتبر الاتحاد الإفريقي ومصرف التنمية الإفريقي مفهوم الاقتصاد الأزرق الوارد في الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050 بمثابة الواجهة الجديدة لنهضة إفريقيا.

بيان الرؤية

تقوم الرؤية الشاملة للاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050 على تعزيز زيادة توليد الثروات من محيطات إفريقيا وبحارها عبر تطوير اقتصاد أزرق مزدهر بطريقة آمنة ومستدامة بيئياً.

الحالة النهائية للاستراتيجية المرغوبة

- زيادة توليد الثروات من المجال البحري لإفريقيا مما يساهم بشكل إيجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- زيادة الاستقرار الوطني، والإقليمي، والقاري؛



- جهود تعاضدية، وموحدة، وتعاونية، ومنسقة، ومتماسكة متعددة المستويات ترسي الثقة لبناء كتل أنشطة القطاع البحري مع تحسين مقومات الإدارة البحرية.

الأهداف

تهدف الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050 إلى تحقيق ما يلي:

- أ. فهم شامل للتحديات القائمة والمحتملة، بما في ذلك تخصيص الموارد للأولويات المثبتة ضمن إطار زمني محدد مسبقاً؛
- ب. مقارنة شاملة، وموحدة، ومتماسكة، ومنسقة تحسن ظروف الملاحة البحرية المتعلقة بالتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن القدرة على توليد الثروات من الإدارة المستدامة لبحار إفريقيا ومحيطاتها؛
- ت. نموذج مشترك للاتحاد الإفريقي، واللجان الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، والمنظمات ذات الصلة، والدول الأعضاء، لتوجيه استعراض الملاحة البحرية، وتخطيط الميزانية، والتخصيص الفعال للموارد، من أجل تعزيز حيوية الملاحة البحرية في سبيل إفريقيا متكاملة ومزدهرة؛ و
- ث. خطة عمل تحدد النقاط الهامة، وأهداف بناء القدرات، ومتطلبات التطبيق، بما في ذلك الدعم التقني والمالي من داخل إفريقيا ومن قبل الشركاء في التنمية.

أهداف استراتيجية

تماشياً مع مبادئ الاتحاد الإفريقي وقيمهِ المُصانة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي مع برامج قابلة للتطبيق، سوف توجه الأهداف التالية أنشطة الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050:

- أ. إنشاء المنطقة البحرية المشتركة الحصرية لإفريقيا (CEMZA)؛
- ب. إشراك المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية الأخرى لتحسين الوعي حول القضايا البحرية؛



- ت. دعم الإرادة السياسيّة على مستوى المجتمع، والوطن، والمنطقة، والقارة ؛
- ث. تعزيز توليد الثروات، والأداء التجاري الإقليمي والدولي من خلال بناء القدرات التي تتمحور حول الملاحة البحرية؛
- ج. ضمان أمن أنظمة النقل البحري وسلامته؛
- ح. الحدّ من الضرر البيئي وتسريع التعافي من الحوادث الكارثية؛
- خ. الحؤول دون الأعمال العدائية والإجرامية في البحر، وتنسيق/تنظيم ملاحقة المخالفين قضائياً؛
- د. حماية السكان، بما في ذلك إرث المجال البحري لإفريقيا، والأملاك، والبنية التحتيّة الحيويّة من التلوث البحري وإلقاء النفايات السامة والنوويّة؛
- ذ. تحسين الإدارة المتكاملة للمناطق الساحليّة في إفريقيا؛
- ر. تشجيع المصادقة على الاتفاقيات القانونيّة الدوليّة، ودمجها في القوانين المحليّة، وتطبيقها؛
- ز. ضمان التآزر والاتساق بين السياسات القطاعيّة داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وفي ما بينها؛ و
- س. حماية الحق في الوصول إلى البحر، وحرية عبور البضائع للدول المتصلة برأ.

تهديدات السلامة البحريّة ومكامن الخطر والضعف

- من بين أمور أخرى، تشمل مكامن الخطر والضعف في المجال البحري لإفريقيا:
- أ. الجريمة المنظّمة عبر الوطنيّة في المجال البحري (بما في ذلك تبييض الأموال، وتجارة الأسلحة والمخدرات غير المشروعة، والقرصنة والسّطو المسلّح في البحر، والسرقعة غير المشروعة للنفط، وسرقعة النفط الخام على طول السواحل الإفريقيّة، والإرهاب البحري، والاتجار بالبشر، وتهريب الأشخاص، وملتمسي اللجوء المسافرين بحراً)؛

- ب. الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، والصيد المفرط، والجرائم البيئية (وتشمل تحطيم السفن وانسكاب النفط المتعمدين، فضلاً عن إلقاء النفايات السامة)؛
- ت. الكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة البحرية، وتغيّر المناخ؛
- ث. نظم الاتصالات الاستراتيجية؛
- ج. الإطار القانوني الهش؛ و
- ح. عدم وجود و/أو سوء صيانة وسائل الملاحة والدراسات الاستقصائية الهيدروغرافية الحديثة، والخرائط الملاحية المحدثة، ومعلومات تتعلق بالسلامة البحرية في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

الوضع القائم في الأمن البحري ومكافحة القرصنة

فيما القرصنة قبالة سواحل الصومال إلى انخفاض، بفضل عدد من التدخلات الرئيسية، السطو المسلح على السفن في خليج غينيا أخذ في الازدياد.

شرق إفريقيا

تعاني المنطقة على العموم توعية غير كافية في مجال الملاحة البحرية فضلاً عن قدرة بحرية لا يُعوّل عليها، وتشمل الأمثلة القوات البحرية، وخفر السواحل، والوكالات البحرية المدنية. إلى ذلك، هي تفتقر إلى وكالة واحدة أو هيئة تنسيق تتعاون في مسائل أمن الملاحة البحرية، أي أن هناك الكثير من الجهات الفاعلة والبرامج غير المنسقة، لذا لا بدّ من مقارنة واقعية في السياق الصومالي.

غرب إفريقيا

معظم عمليات القرصنة التي تصيب غرب إفريقيا ناجمة عن الاضطراب الذي يحيط بقطاع النفط الإقليمي. استهدفت نسبة كبيرة من هجمات القرصنة الأخيرة السفن التي تنقل منتجات نفطية. تمّت مهاجمة هذه السفن في ظل ازدهار



السوق السوداء للوقود غرب إفريقيا. من دون هذه السوق، لن يكون هناك جدوى من مهاجمة هذه السفن. وثمة مؤشرات على إمكانية تهريب النفط خارج المنطقة.

الخطر الأكبر هو اكتساب القرصنة للشعبية على وجه العموم. إذا كانت السوق السوداء للوقود مفتوحة بما يكفي، ثمة العديد من المعارضين، والصيادين العاطلين عن العمل، والشباب المهمشين الذين يمكن أن تجذبهم هذه التجارة.

مؤتمر قمة ياوندي

عُقد مؤتمر قمة ياوندي في يونيو 2013 في ياوندي، الكامرون، بعد اعتماد الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050 على المستوى الوزاري في ديسمبر 2012 في أديس أبابا، إثيوبيا. خلال هذه القمة، اعتمد رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومركز الحوكمة الرشيدة قواعد السلوك التي أقرت في ياوندي والمتعلقة بمنع وقمع أعمال القرصنة، والسطو المسلح على السفن، والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى. وقّع الوزراء على قواعد السلوك أثناء الاجتماع، وسيتم تقييم تطبيقها بعد ثلاثة أعوام.

إلى ذلك، اعتمدوا مذكرة التفاهم بين المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومركز الحوكمة الرشيدة حول السلامة والأمن في المنطقة البحرية لوسط إفريقيا وغرب إفريقيا. وقّع على هذه المذكرة خلال الاجتماع الأمين العام للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، ورئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والأمين التنفيذي لمركز الحوكمة الرشيدة.

كذلك، تبنى رؤساء الدول والحكومات إعلان السلامة والأمن في المجال البحري المشترك المسمى بـ "إعلان ياوندي" ووقّعوا عليه.



التطورات منذ انعقاد مؤتمر القمة

تطبيق قواعد السلوك: عُقدت اجتماعات متتابعة من قبل فريق عامل أقاليمي من أجل وضع خطة لتنفيذ الاستراتيجيات البحرية الإقليمية. اجتمعت اللجان الاقتصادية الإقليمية في الكامبيرون بغية وضع ميزانية واقعية لهذا العمل. اعتمدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الاستراتيجية البحرية المتكاملة في 29 مارس 2014. من المقرر أن يبدأ المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط إفريقيا التابع للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا العمل وذلك في شهر ديسمبر 2014، وسيقوم باستكمال تنشيط المنطقتين A و B في المجموعة. كما يجري وضع اللصات الأخيرة على استراتيجية مركز الحوكمة الرشيدة. طُلب من مجموعة الدول الصناعية السبع G7++FOGG دعم الاستراتيجية عبر (أ) نشر الوعي حول هذه القضايا؛ (ب) تقديم الدعم المالي للفريق العامل الأقاليمي؛ و (ج) تقديم الدعم المالي والخبرة لعمل اللجان الاقتصادية الإقليمية الثلاث في تنفيذ استراتيجياتها.

مركز تبادل معلومات التجارة البحرية لخليج غينيا: هذا المركز الذي يديره قطاع الملاحة البحرية، المتعدد الجنسيات والأطراف، والمملوك إقليمياً هو الآن قيد الإنشاء على أمل أن يتم العمل به قريباً. سيستكمل المركز مبادرات إقليمية أخرى لبناء القدرات من خلال تحديد نقطة اتصال واحدة وموثوقة مع قطاع النقل البحري، وبناء تصوّر إقليمي تتم مشاركته مع مراكز تبادل المعلومات الأخرى. نيابةً عن الفريق الذي يقود هذا العمل، طلبت المملكة المتحدة من الشركاء الدوليين التفكير في المساهمة بمتطلبات التمويل الصغيرة لهذا المركز. وطُلب من اللجان الاقتصادية الإقليمية تسهيل لقاء مع فريق مركز تبادل معلومات التجارة البحرية لخليج غينيا بهدف تنسيق كيفية تفاعلها مع المركز.

الإنتربول - التحقيقات الجنائية: تشارك الإنتربول بنشاط في متابعة التحقيقات حول الجرائم البحرية في خليج غينيا. إن مفتاح التعاطي مع الجريمة البحرية هو تبادل المعلومات لتمكين ملاحقات قضائية ناجحة. لقد طلبت الإنتربول من شركائها والدول الإقليمية دعم عملها القائم على تجميع قاعدة بيانات، والسماح لها بالتحقيق في مسرح الجريمة، والتحقيق مع المشتبه بهم المحتجزين لدى سلطات الشرطة الإقليمية. سيطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قريباً (UNODC) برنامج عمل مع دول المنطقة لتسهيل الإصلاح القضائي والملاحقات القضائية.

مركز التنسيق الأفريقي: تم افتتاح المركز رسمياً في 11 سبتمبر 2014.

الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050 ماضية في سعيها وراء رؤية طويلة الأجل للأمن والاستقرار في المنطقة الإفريقية. من خلال تعزيز توليد ثروات إضافية من المياه الإفريقية، ستنشأ فرص نمو واسعة عن الاقتصاد الأزرق الذي سيوفر الازدهار والأمن لمنطقة هي في أمس الحاجة إليهما. إن تحسين الإدارة البحرية هو مقوم أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وينبغي ضمانه لتأمين نمو واستدامة طويلة الأجل للقارة.

Endnotes

¹Including the 13 million km² Exclusive Economic Zones of AU Member States.

تتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae